اوالاسم وكلاهما شايع كالتسبيحات ومن المصادر ما يجيء مثنى والمراد
التكثير لاحقيقة التثنية وانما جعلت التثنية علما لذلك لانها اول
تضعيف العدد وتكثيره من ذلك لبيك وهو عند سيبويه مصدر
مثنى مضاف الى المفعول ولم يستعمل له مفرد وسعديك مضاف
الى المفعول ايضا وقد يستعمل له مفرد ولا يستعمل الا معطوفا على لبيك
وحذاريك بفتح المهملة اى حذرا بعد حذر وهو مضاف الى
الى الفاعل وقد يستعمل له مفرد وحنانيك استعمل له مفرد ايضا
وحنانا من لدنا اى رحمة ودواليك اى دالة بعد دالة ولم يستعمل له
مفرد فكان تثنية دوال كان حواليك تثنية حوال واذا كان المصدر
مستعملا في معنى اسم المفعول فالمشهور استعماله بغير تاء كقولهم
للمخلوق خلق وللمنسوج نسج وكذلك فهما وجدت عبارات القدماء
اللفظة بالتاء ومعمول المصدر كالصلة فلا يجوز الفصل بينه وبين
معموله باجنبي والمصدر اذا كانت فيه تاء الوحدة يشبه الجامد مثل تمرة
ونخلة فيضعف مشابهته للفعل فلا تعمل وقال بعضهم لا يؤول المصدر
المحدود بتاء التانيث الا في قليل من كلامهم والمبنى على التاء يعمل كقوله
فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا بالموارد فاعمل رهبة لانه
مبنى على التاء وشرط عمله ان لا يكون مفعولا مطلقا والقول بان كل مصدر
عند العمل مؤول بان مع الفعل ليس على اطلاقه بل قد يكون عاملا بدونه
قبل التاويل في تقدم معمول المصدر وانما هو في المصدر المنكر دون المعرف
وهذا ممنوع نقلا لان المنصوص استواؤهما في التاويل وانما اختلف
في الاعمال والمرجح استواؤهما ايضا في اصله وان كان اعمال المنكر
اكثر ويجوز اعمال المصدر المحلى باللام وان كان قليلا واذا وصف بالمصدر
استوى فيه المذكر والمؤنث والواحد وغيره ونصوا على ان المصدر
المنسبك من ان والفعل لا ينعت كالضمير فلا يقال اعجبني ان تخرج
السريع ولا فرق بين هذا وبين باقي الحروف المصدرية والمصدر بمعنى
الماضي مثل نعسا وبمعنى المستقبل مثل معاذ الله وبمعنى اسم الفاعل
مثل ماء غورا وبمعنى المفعول مثل هذا خلق الله وبمعنى الامر مثل فضرب
الرقاب وقد ياتي على زنة المفعول كقوله ويدخلكم مدخلا كريما اى ادخالا
كريما وقد جاء على زنة فاعلة في مواضع من القران كالخائنة واللاغية
والعاقبة والكاذبة والكاشفة ونحو ذلك والمصدر من الثلاثي
المجرد للمبالغة قياسه بفتح التاء كالتعداد والتهداد واما التبيان

بالكسر فقد حكى سيبويه انه قائم مقام المصدر كالنبات والعطاء ويكثر
بمصدر المبالغة كالتكرار والتذكار والاصل والغالب في اوزان مصادر
الافعال الثلاثية ان فعل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن
فعلا ان كان الفعل متعديا وفعولا ان كان لازما ومتى كان فعل مكسور
العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على فعلا بالكسر والسكون
ان كان متعديا وفعلا محركة ان كان لازما ومتى كان فعل مضموم
العين كان مصدره على فعالة بالفتح وفعولة بالضم او فعل بكسر الفاء
وفتح العين وهذا هو القياس في الكل واما المصادر السماعية
فلا طريق لضبطها الا السماع والحفظ والسماع مقدم على القياس
والمصدر كما يكون من الفعل المعلوم يجيء ايضا من الفعل المجهول نحو
ضرب زيد ضربا والمصدر يدل على فعله المشتق فيما اذا قال لك عندك
حق فقال حقا فهو اقرار يكون التقدير حققت فيما قلته حقا وكذا
لو قال الحق معرفا اى قلت القول الحق او ادعيت الحق او قولك الحق
او ما قلته او ادعيته الحق لان هذا اللفظ وامثاله يستعمل للتصديق
عرفا من غير فصل ولا فرق بين الرفع والنصب لا بهام على الاصح وكذا
لو كرر المصدر او منكر التاكيد بخلاف الحق حق والصدق صدق
واليقين يقين لانه كلام تام بنفسه خلاف المعرف والمنكر والمكرر
منها اذ لا استعمال لكل منها بنفسه في ذلك لصور فلا بد هنالك
من الربط بكلام المدعي والرفع في باب المصادر التي اصلها النيابة
عن افعالها يدل على الثبوت والاستقرار بخلاف النصب فانه على
التجدد والحدوث المستفاد من عامله الذي هو الفعل فانه موضوع
للدلالة عليه بخلاف الجملة الاسمية فانها موضوعة للدلالة على مجرد
الثبوت مجردا عن قيد التجدد والحدوث فناسب ان يقصد بها الدوام
والثبات بقرينة المقام ومعونته **المذكر والمؤنث** كل ما كان على فاعل من صفة
المؤنث مما لم يجئ للمذكر فانه لا يدخل فيها الهاء نحو امراة عاقر وحايض
وطاهر من الحيض لا من العيوب اذ يقال فيها طاهرة كقاعدة من القعود
وقاعد عن الحبل وكل مؤنث بالتاء حكمه ان لا تحذف التاء منه اذا ثنى
كثمرتان وضاربتان لانها لو حذفت التبس بتثنية المذكر ويستثنى
من ذلك لفظان الية وخصية فان افصح اللغتين واشهرهما ان يحذف
منهما التاء في التثنية لانهم يقولون في المفرد الى وخصى وكل ما تانيثه
ليس بحقيقي فتانيثه وتذكيره جائز تقدم الفعل او تاخر وهذا فيما اذا اسند

المذكر والمؤنث

Copyright © King Saud University